

دراسة نظرية حول مفهوم الفساد الإداري

A theoretical study on the concept of administrative corruption

غلاي حياة (*)

جامعة أوبكر بلقايد – تلمسان، الجزائر
البريد الإلكتروني

hayetg88@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/20 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/18

ملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ أبعادا واسعة و تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، كما تختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالإقتصاد و القانون و علم السياسة و الاجتماع ، حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الوظيفة، الموظف.

Abstract:

The phenomenon of administrative corruption is a very widespread global phenomenon with deep roots that takes wide dimensions and involves various factors that are difficult to distinguish between them, and the degree of its comprehensiveness varies from one society to another. The phenomenon of corruption has recently attracted the attention of researchers in various disciplines such as economics, law, politics and sociology, until it has become a phenomenon that hardly any society or political system is devoid of.

key words: corruption, job, employee.

مقدمة :

تعتبر ظاهرة الفساد والفساد الإداري والمالي بصورة خاصة ظاهرة عالمية شديدة الانتشار ذات جذور عميقة تأخذ إبعاداً واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر. إذ حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالإقتصاد والقانون وعلم السياسة و الاجتماع ، كذلك تم تعريفه وفقاً لبعض المنظمات العالمية حتى أضحت ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع أو نظام سياسي منه (سويلم، 2017، صفحة 25).

إن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة طبيعية في المجتمعات الرأسمالية حيث تختلف درجات هذا الفساد إلى اختلاف تطور مؤسسة الدولة. إما في بلدان العالم الثالث فإن لفساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي تصل إلى أقصى مداها ، وهذا ناتج عن درجة التخلف وازدياد معدلات البطالة. فالفساد قد ينتشر في البنى التحتية في الدولة و المجتمع ، وفي هذه الحالة يتسع وينتشر في الجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبسط من حركة تطور المجتمع ويقيد حوافز التقدم الاقتصادي (دغمش، 2018، صفحة 36).

كما يمكن لظاهرة الفساد أن تأخذ مداها وتبلغ مستوياتها في ظل عدم استقلالية القضاء و هو أمر مرتبط أيضاً بمبدأ الفصل بين السلطات ، إذ يلاحظ في معظم البلدان المتقدمة و الديمقراطية استقلالية القضاء عن عمل وأداء النظام السياسي و هو ما يعطي أبعاداً أوسع فعالية للحكومة أو النظام السياسي تتمثل بالحكم الصالح و الرشيد ، فاستقلالية القضاء مبدأ ضروري و هام يستمد أهميته من وجود سلطة قضائية مستقلة نزيهة تمارس عملها بشكل عادل وتمتلك سلطة رادعة تمارسها على عموم المجتمع دون تمييز. وهنا فإن السلطة الرادعة هذه تعتبر من أهم مقومات عمل السلطة القضائية لتأخذ دورها في إشاعة العدل و المساواة بين أفراد المجتمع .

و عليه يطرح السؤال ما المقصود بالفساد الإداري ؟ و ما هي أسبابه و الآثار التي تنجم عنه ؟ .

و للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم دراستنا إلى مبحثين ، حيث خصصنا المبحث الأول إلى دراسة الإطار المفاهيمي للفساد الإداري ، و المبحث الثاني تعرضنا من خلاله إلى أسباب الفساد و آثاره .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للفساد

سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم الفساد في المطلب الأول ، ثم إلى أنواع الفساد في المطلب الثاني .

المطلب الأول : مفهوم الفساد .

عرفت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربهته في يوليو 2003 بأنه: " أي فعل أو إغفال يرتكبه موظف عمومي أو أي شخص آخر في تنفيذ واجباته لغرض الحصول غير المشروع على منافع له أو لطرف آخر".

فالفساد يوجد غالبا حيث يكون لمنظمة ما، أو شخص معين سلطة احتكار سلعة أو خدمة معينة، ويكون له حرية التصرف واتخاذ القرار والخضوع للمساءلة والرقابة لأن الفساد جريمة مبنية على التفكير و الحساب و ليس على العاطفة ، بحيث يقوم الموظف بتأمين خدمات مبنية يضعها القانون كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة (الدسوقي، 2010، صفحة 23).

و عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالنظر إلى الحالات التي يترجم فيها إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ومن ثم القيام بتحريم هذه الممارسات ، و هي الرشوة بجميع أنواعها سواء في القطاعين العام و الخاص ، والاختلاس بجميع أنواعه ، و المتاجرة بالنقود ، و إساءة استغلال الوظيفة ، و تبييض الأموال والإثراء غير المشروع و غيرها من أوجه الفساد الأخرى " (السكرانه، 2019، صفحة 268).

كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد على أنه: "استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة"، كما عرفته كذلك على انه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد معين أو إجراء طرح مناقشة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة تقديم رشاوى للاستفادة من تدابير معينة أو إجراءات عامة للتغلب على منافسيهم وتحقيق أرباح لا يمكن تحقيقها في ظل القوانين الموضوعية".

و عرف البنك الدولي الفساد على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وعليه فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقشة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن أن يحدث من خلال استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في المناصب أو سرقة أموال الدولة مباشرة".

كما يعتبر الفساد مصطلح جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006 كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير انه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04/ 128 المؤرخ في 19 أفريل 2004، كان لازما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يلتزم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 06/ 01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

و بالرجوع إلى القانون المذكور أعلاه نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس منهج اتفاقية الأمم المتحدة تعريفا فلسفيا أو وصفيا، إذ أنه اختار كذلك من خلال الإشارة إلى صوره و مظاهره، وهذا ما تؤكدته الفقرة أ من المادة 2 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته أعلاه، الفساد هو "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون يمكن تصنيف جرائم الفساد إلى أنواع: اختلاس الممتلكات و الإضرار بها، الرشوة و ما في حكمها، الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية والتستر على جرائم الفساد.

المطلب الثاني : أنواع الفساد .

للفساد عدة أنواع وتصنيفات تختلف باختلاف المعايير التي على أساسها يتم التصنيف ، نذكر البعض منها فيما يلي:

1 - الفساد من حيث الانتشار:

أ) الفساد المحلي:

وهو الذي يتم داخل حدود البلد، ويقتصر على أطراف محليين ويتم عادة عند التقاء القطاع الخاص بالقطاع العام في معاملة ما ، وقد يكون الطرفان من القطاع العام، فالحكومة عادة ما تقوم بشراء مواد ومستلزمات من السوق المحلية بكميات كبيرة، وتطرح عددا من المشروعات للتنفيذ عبر مناقصات يتقدم لها القطاع الخاص المحلي، وقد يتم رشوة بعض المسؤولين الحكوميين للحصول على هذه الصفقات مما يخل بقواعد المنافسة بين وحدات القطاع الخاص ، كما يؤدي إلى زيادة تكاليف هذه المشروعات، ومن ثم زيادة الأسعار، بسبب إضافة قيمة الرشاوى المدفوعة إلى تكاليف المشروع ما يحمل الدولة نفقات إضافية" (عالم، 2015، صفحة 62) .

ب) الفساد الدولي:

وهو الذي يتجاوز حدود الدولة ، وذلك عن تعامل الدولة مع أطراف خارجية حيث تقوم الحكومات في الدول النامية بشراء معدات ومستلزمات وتجهيزات من الخارج ، وقد يتم دفع الرشاوى والعمولات للتعاقد مع شركات معينة دون أخرى، مما يدفع الشركات الأجنبية إلى دفع عمولات كبيرة للحصول على المناقصات الخارجية والامتيازات في الدول النامية، ويتم ذلك بصفة خاصة في الصفقات الكبرى المتعلقة بالنشاط الاستخراجي ومشروعات البنية الأساسية وصفقات السلاح... وغيرها" (الدسوقي، 2010، صفحة 84).

2 - الفساد من حيث الحجم :

(أ) الفساد الصغير: هو الفساد الذي يمارس من فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين لذا نراه ينتشر بين صغار الموظفين عن طريق استلام رشاوى.

(ب) الفساد الكبير:

يقصد به فساد الدرجات الوظيفية العليا ويقوم به كبار المسؤولين والموظفين لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة وهو أهم وأشمل وأخطر لتكليفه الدولة بمبالغ ضخمة".

(ت) فساد وفق انتماء الأفراد المنخرطين في الفساد:

يمكن التمييز بين نوعين ، فساد القطاع العام و القطاع الخاص .

(ث) فساد القطاع العام:

ويعتبر هذا النوع من الفساد اشد عائقا للتنمية على مستوى العالم ، و هو استغلال النشاط العام خاصة في تطبيق أدوات السياسات المالية و المصرفية ، مثل التعريفات الجمركية والائتمان المصرفي والإعفاءات الضريبية لأغراض خاصة ، حيث يتواطأ الموظفون العموميون معا لتحويل الفوائد والرسوم لأنفسهم بدلا من تحويلها لخزينة الدولة مثلا ، بطرق مختلفة كالاختلاس و السرقة و الرشوة.. و غيرها.

(ج) فساد القطاع الخاص:

يتمثل في استغلال نفوذه بفضل ما يملكه من مال للتأثير على السياسات الحكومية ، ويظهر أيضا في شكل هدايا و رشاوى من قبل القطاع الخاص مقابل إعفاءات وإعانات تقدم من طرف القطاع العام ، وهو ما يترتب عليه تغير السياسات الحكومية وانحرافها نحو طبقة معينة من الأفراد وهي المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال والأثرياء على حساب طبقة البسطاء و الفقراء ، وينتشر هذا النوع من الفساد عندما تتميز الأسواق بهياكل قانونية

غامضة، وتكون سيادة القانون فيها معطلة وحيثما تسمح القوانين بممارسة السلطة عن طريق الاحتكار والتي لا تخضع للرقابة و السيطرة".

3 - الفساد من حيث المظهر:

أ) الفساد السياسي: ويعرف الفساد السياسي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) من جانب موظفي الإدارة العامة والمسؤولين الحكوميين لأهداف غير مشروعة بطريقة سرية لتحقيق مكاسب شخصية"، ويتعلق بالانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية في الدولة) ويقوم هذا الفساد على أساس سلب الحريات وعدم المشاركة بالقرار والتفرد بالسلطة وعدم احترام الرأي الآخر والعنف في مواجهة المواقف"، وتتمثل صور هذا الفساد فيما يلي:

(1) فساد المسؤولين الكبار:

ويحدث على أعلى مستويات الحكومة ويشمل البرامج والمشروعات الحكومية الرئيسية، حيث يدمر كبار المسؤولين الفاسدين خيارات القطاع العام مقابل الحصول على أجور كبيرة لهم من خلال المبالغ التي تدفعها كبرى الشركات الخاصة لقاء الحصول على عقود وامتيازات خاصة، إضافة إلى العوائد المحصل عليها من وضع اليد على المال العام كالاختلاسات وعمليات غسيل الأموال.

(2) فساد النظام السياسي:

الذي يتخذ عدة أشكال أبرزها فساد الأنظمة الانتخابية المتمثل في تزوير الانتخابات، شراء النفوذ السياسي و شراء الأصوات، فساد الأحزاب السياسية من خلال تحول العمل السياسي المبني على الرأي والرأي الآخر إلى صفقة سياسية تخفي كل أشكال المعارضة من المشهد السياسي، فساد السلطات التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية من خلال لجوء أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال الامتيازات الممنوحة لهم بحكم وظيفتهم كالنفوذ والحصانة.

ب) الفساد المالي:

يتمثل في مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة و مؤسساتها ، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات و أموال الحكومة ، والهيئات والمؤسسات العامة والشركات العامة التابعة لها مثل الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية .

ت) الفساد الأخلاقي :

والمتمثل بمجال الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي و تصرفاته ، كالقيام بأعمال مخلة بالحياء في أماكن العمل .

المبحث الثاني : أسباب الفساد واثاره .

سنتطرق فيما يلي إلى أسباب الفساد في المطلب الأول ، ثم إلى اثاره في المطلب الثاني .

المطلب الأول : أسباب الفساد

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و لذا تتعدد أسباب نشوئها (نبيل، صفحة 171) ، ومن هذه الأسباب عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة و أسباب الفساد بالعموم تعود في الغالب إلى سببين رئيسيين هما: الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة ، و بالطبع نحن هنا بصدد التحدث عن أسباب الفساد الإداري بشكل خاص ، و يمكن تقسيمها بشكل مختصر إلى :

1- وجود أنظمة حكم استبدادية تحتكر السلطة في البلاد ولا تقبل المشاركة :

تعد أنظمة الحكم الاستبدادية أرضاً خصبة لسوء استغلال السلطة خاصة في ظل عدم وجود المحاسبة و المساءلة ، الأمر الذي يؤدي إلى استغلال المال العام وتسخيره لتحقيق

مصالح فردية خاصة ، وهنا يفقد الشعب الثقة في الحكومة وتغيب معه روح المواطنة و تتفشى كل أنواع الفساد نتيجة غياب العدالة الاجتماعية .

2- انهيار القيم الأخلاقية وضعف الوازع الديني في المجتمع:

من أبرز عوامل تفشي الفساد هو انهيار القيم والأخلاق الحميدة بين أفراد المجتمع، فالانفلات الأخلاقي وشيوع الحريات غير المنضبطة مع غياب عقيدة الدين وفساد رجاله يعتبر من أهم أسباب انتشار الفساد.

3- ضعف الأجهزة الرقابية والتفتيشية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص:

من أهم أسباب تفشي ظاهرة الفساد هو ضعف أو عدم وجود أجهزة رقابية أو تفتيشية قوية تستطيع بسط إجراءات الضبط الداخلي على كل مرافق حلقات الإدارة العامة للدولة، وعليه فإن ضعف هذه الأجهزة يستغله بعض الفاسدين في ممارسة الفساد نظراً لقدرتهم على الإفلات من الرقابة.

4- انهيار المستويات المعيشية للفرد داخل المجتمع:

إن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وخاصة في الدول الفقيرة يساعد بشكل كبير على بروز ظاهرة الفساد ، والتي تنتج عن الإحساس بعدم العدالة بفعل سيادة الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع ، كما أن تدني مستوى المعيشة والإحباط النفسي والبطالة يجعل كل من المواطن والموظف ينصرف إلى الاهتمام بأموره الشخصية و اهمال الاهتمام بالمنظمة والتعليمات .

5- بروز ظاهرة تولى المسؤولية لقيادات ضعيفة:

من أبرز عوامل انتشار الفساد في الإدارة العامة وجود قيادات إدارية وصلت إلى السلطة بقرارات تقع ضمن قاموس المحسوبية ليس لها الكفاءة اللازمة وغير متخصصة في مجال عملها ، وهذا ما يؤدي إلى بروز سلسلة الإدارة السلبية والقرارات الخاطئة وضعف الأنظمة الإدارية ، وعليه فإن وضع الشخص غير المناسب في موقع المسؤولية واتخاذ القرار

يؤدي إلى أن يكون أدائه الوظيفي ضعيفاً ودون مستوى الطموح مما يضر بمصالح المواطنين وسمعة الدولة ، ويساعد أيضا على استغلال ذلك من قبل البعض من تمرير عمليات الغش والتلاعب على هذا المسؤول و استغلال المال العام لتحقيق منافع شخصية ، و الجدير بالذكر أن هذه الظاهرة تنفشي بصفة خاصة في المجتمعات العربية أين يقوم الحاكم أو المسؤول بتوزيع المسؤوليات والمهام الحيوية في الدولة على ذويه من ذي القربى والأصدقاء و المقربين منه ، ونتيجة لذلك تظهر سلبيات عديدة في أساليب الإدارة بهذه الدول .

و عليه يمكن تلخيص أسباب الفساد فيما يلي :

- ضعف مؤسسات المجتمع المدني .
- تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.
- تهميش السلطين التشريعية و القضائية.
- وجود الدولة البيروقراطية وغياب الدولة الديمقراطية.
- حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.
- غياب مؤسسات المجتمع المدني أو تهميش دورها في حياة البلاد.
- تحكم السلطة التنفيذية بالحياة السياسية والاقتصادية للبلاد.
- غياب المنافسة السياسية الفعالة وانعدام الحريات الحزبية.
- توفر البيئة التاريخية و الاجتماعية و السياسية التي تنتج الفساد.

المطلب الثاني : اثار الفساد.

إن الآثار المدمرة و النتائج السلبية لتفشي هذه الظاهرة تطول كل مقومات الحياة لعموم أبناء الشعب فتهدر الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل أداء المسؤوليات وإنجاز الوظائف والخدمات وبالتالي تشكل منظومة تخريب وإفساد وتسبب مزيدا من التأخير في عملية البناء والتقدم ليس على المستوى الاقتصادي و المالي فقط ، بل في الحقل السياسي و الاجتماعي و الثقافي . و الفساد الإداري له آثار كبيرة على الدولة في كل قطاعاتها وبالتالي له تأثير مباشر في خفض وتقليص نوعية الخدمة التي تقدمها الدولة للمواطن وهذا حتما ما سيؤدي إلى التأثير على حقوق الإنسان ونوضح بمثل بسيط التأثير السلبي للفساد

على حقوق الإنسان الاقتصادية فالفساد يضعف التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها مما يمكن أن يسهم في تدني إنتاجية الضرائب .

و بالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة ، بالإضافة إلى تحول الوظيفة العامة من وسيلة لإدارة الشأن العام لأفراد المجتمع ومن أداء للخدمة العامة و من كونها تكليفا قانونيا وأمانة وطنية مقدسة إلى سلعة يتم المتاجرة بها بيعا وشراء بممارسة الفساد وهذا ما يؤدي إلى تدني القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التطرف والتعصب في الآراء وشيوع الجريمة كرد فعل لانحيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، وكذلك يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى الغالبية وانتشار الفقر فالفساد يشوه البنى الاجتماعية و النسيج الاجتماعي (بوسقيعة، 2017، صفحة 172) .

يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سوء تخصيص الموارد هذا المجتمع العامة ، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع. ومن ثم ستحظى الأنشطة المظهرية كالأنشطة الرياضية والأندية ووسائل الإعلام ونحو ذلك بإنفاق سخي وفي مقابل ذلك سيتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة ، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية ، كالإنفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو الإنفاق على تحسين مستوى المناطق النائية .

إن آثار الفساد الإداري لا تمتد إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والإدارية فحسب ، ولكن قد تشمل الجانب الاجتماعي فالضرر والإحباط اللذان يصيبان جوانب معنوية في الإنسان ، مثل الكرامة و السمو الروحي والتفاؤل يعدان عقبة تعثر في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، كما يساهم الفساد في ارتفاع معدلات الجريمة وينشئ مجتمعا تكون فيه المؤسسات النظامية ، و القضائية و التنفيذية غير فاعلة ، و في الأنظمة الفاسدة يتمكن المحتلون وبسهولة من الهروب من العقاب ، والفساد لا يؤدي إلى الجريمة السياسية والمؤسسية فحسب بل هو مسئول أيضا عن تعزيز الجريمة المنظمة (سوليم، 2017، صفحة 112).

كما يؤدي الانحراف الإداري في الكثير من أجهزة الإدارة في الدول النامية إلى خلق علاقة سيئة بين طبقة الموظفين ورؤوسهم في العمل ، حيث تقوم هذه العلاقة على استبداد الرؤساء للسلطة وعدم ثقتهم بمرؤوسهم ، وعدم تفويض السلطة ، مما يترتب عليه تركيز السلطة واتخاذ القرار في أيدي قليلة من الأفراد ، مما ينتج عن ذلك عدم المرونة في مواجهة المواقف وحل المشكلات الأمر الذي يؤدي إلى التعطيل والبط في تقديم الخدمات .

كما يؤثر الفساد الإداري في انعدام الكفاءة الإدارية في الأجهزة الإدارية لدى الدول النامية ، فنجاح الإدارة و كفاءتها في أي دولة يتوقف أساسا على مراعاة الموضوعية وتوافر الخصائص المؤهلات والميزات المطلوبة عند التعيين والموضوعية عند اتخاذ القرارات ، و هذا لا يتوفر في العديد من الدول النامية ، حيث التعيين في الأجهزة الإدارية الحكومية تعتمد على علاقات القرابة أو الصداقة. وهذا هو أحد أسباب تعثر النشاط الإداري الحكومي في مجالات التنمية المختلفة وتدهور نوعية الإنتاجية وما يعنيه من انخفاض الكفاءة (دغمش، 2018، صفحة 148).

يؤدي الفساد في الدولة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في :

1. فقدان الثقة لدى الفرد بأهمية العمل الفردي و قيمته طالما أن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق في قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف.
 2. فقدان هيبة القانون في المجتمع لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء وزيادة فجوة عدم الثقة بين الجمهور ومنظمات الدولة.
 3. يؤدي الفساد إلى تمايز طبقي حيث يوسع الفجوة بين من يملكون وبين من لا يملكون
 4. توليد شعور عدم المبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة
 5. تنامي الروح العدوانية تجاه النظم الحاكمة
 6. نشر ثقافات فاسدة تصبح بمرور الوقت جزءا من قيم العمل الخاطئة ومنها :
- *عدم احترام وقت العمل .

*امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه التواني و التراخي .

*عدم الالتزام بأوامر و توجيهات الرؤساء .

* إفشاء أسرار العمل .

* الغش بإنجاز الأعمال .

* عدم تحمل المسؤولية.

* إصدار أوامر وتعليمات مخالفة للنظم والتعليمات بهدف الإضرار بالصالح العام
و تحقيق المصلحة الشخصية .

7 الانحرافات السلوكية

8. عدم المحافظة على كرامة الوظيفة وهيبة الوظيفة العامة

9. الجمع بين وظيفتين في نفس الوقت.

10. سوء استعمال السلطة. ج الوساطة والمحاباة.

11. عدم العدالة في التعامل مع الجمهور.

12 الانحرافات المالية

* عدم الالتزام بالأحكام والقواعد والنصوص المالية العامة و الخاصة بالمنظمة

* الإسراف و إهدار المال العام .

13 الخروقات الجنائية

* الرشوة.

* الاختلاس للمال العام.

* التزوير .

خاتمة :

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الفساد الإداري هو استغلال منصب ما، من أجل القيام بأعمال و خدمات لمجموعة من الأشخاص قصد الاستخدام السيئ للوظيفة ، و عدم تطبيقها بأسلوب مناسب . و عليه نقترح بعض الحلول فيما يلي من أجل مكافحة الفساد :

-عدم التسامح و التساهل في تطبيق القانون بعيدا عن الانتقائية و المزاجية ، فهو المطرقة الوحيدة على رؤوس الفاسدين و الظلمه . ان هذا التهاون موجود في كل مؤسسات الدولة

بسبب ضعف مركزية القانون و عدم وجود اجراءات تتخذ بحق المخالفين و من ثبتت عليهم تهم الفساد .

-عقد دورات تدريبية و تأهيلية تساهم في تعريف الموظفين بالفساد الإداري ، و النتائج المترتبة عليه .

- الاعتماد على أسلوب الحوار الفعال بين الموظفين ، و مجلس الإدارة .

قائمة المراجع :

المؤلفات

- أحسن بوسقيعة. (2017). الوجيز في القانون الجزائي الخاص. الجزائر: دار هومه.
- بلال خلف السكارنة. (2019). أخلاقيات العمل. عمان: دار الميسرة.
- دغمش م. س. (2018). استراتيجية مواجهة الفساد المالي والإداري والمواجهة الجنائية. القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- عالم، أ. (2015). جرائم الفساد وآليات مكافحته في نطاق الوظيفة العامة. القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد علي سويلم. (2017). جرائم الفساد دراسة مقارنة. القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع.
- نوليد إبراهيم الدسوقي. (2010). مكافحة الفساد في ضوء القانون والاتفاقيات الإقليمية والدولية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

المقالات :

- نبيل م. (s.d.). التدابير الوقائية لمواجهة جرائم الفساد الإداري والمالي. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية , p. 171.